

مفهوم النظام الاسلامي : النظام الاسلامي هو مجموعة الاحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم _ كما سبق ان طبق على امتداد التاريخ الاسلامي _ لحل مشاكله الاقتصادي في النواحي الانتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها . فقد جاء الاسلام بمبادئ واصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة ، و قد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول بدقة والتزم بها بعد الخلفاء الراشدين كما ارتبط بها حكام وأئمة المسلمين خلال التاريخ الاسلامي بدرجات متفاوتة والنظام الاقتصادي في الاسلام هو جزء من الدين الاسلامي الذي شمل جميع محاولات الحياة ، و هو من إبداع الخالق عز و جل . و هو نظام ثابت ومستقر ومتكامل ولا يماثله أي نظام سواء كان قديم او حديث لأنه نظام كامل لا نقص فيه بأي وجه من الوجوه ولا يجد الباحث في الإقتصاد الاسلامي تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته ، وتوضيح هذه الحكومة دور كل فرد واجبه اتجاه الأفراد والمجتمع . والدولة في الإسلام لا تقوى على مبدأ الأكثرية أو الأقلية او على أساس الطبقات الاجتماعية إذ إن نظام الحكم في الإسلام هو فوق القوميات والعصبيات الجاهلية ، وفوق التكتل على أساس روابط العرق واللون أو الطائفية. وبذلك نضمن عدم انفراد فئة معينة بالسلطة وبالتالي تسخرها لمصالحها كما حصل في النظام الديمقراطي الرأسمالي . حيث أنفرد أصحاب النفوذ والمال بالسلطة وأخذوا يسنون القوانين التي تطلق لهم العنان في كل وسائل كسب الثروة على حساب الفئة الضعيفة الجانب الإقتصادي في الإسلام يقوم على النص الإلهي في القرآن الكريم فإن الرسول لا يصدر تشريعا او سنة إلا في إطار التخطيط الرباني . فالقرآن هو الأصل (الدستور) و السنة (يقصد بها ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير فيكون هذا تشريعا) ، وهكذا كانت السنة بمثابة ما يدعي اليوم بالقوانين . وقد اشتملت حكومة الرسول عليه صلاة وسلام في الجانب الإقتصادي على الأحكام العامة وأحكام الصدقات والإنفاق والزكاة والنفقة والجزية والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها وغير ذلك ويمكن ويمكن أن نقول إن الإقتصاد الإسلامي له جانبان :